كيري يدعو المعارضة السورية «المعتدلة» إلى مساعدة العراق بمواجهة داعش

جدة - الوكالات: قال وزير الخارجية الامريكي جون كيري في جدة أمس الجمعة ان بإمكان المعارضة السورية «المعتدلة» ان تلعب دورا في صد الجهاديين الذين اجتاحوا مناطق واسعة في العراق، وذلك بعد ان كشفت واشنطن عن السعي لتقديم مساعدات بقيمة ٥٠٠ مليون دولار إلى هذه المعارضة.

وقام كيري بزيارة مقتضبة إلى جدة ضمن جولته المخصصة للازمة في العراق وأجرى محادثات مع العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز الذي تمنى للوزير الامريكي «التوفيق» في مساعيه.

وقال كيري بعد لقائه رئيس الائتلاف السوري المعارض أحمد الجربا ان «المعارضة السورية المعتدلة بإمكانها لعب دور مهم في صد الدولة الاسلامية في العراق والشام ليس فقط في سوريا وانما في العراق ايضا». وتابع ان «الجربا يمثل عشيرة تنتشر في العراق وهو يعرف اشخاصا هناك كما ان وجهة نظره وكذلك وجهة نظر المعارضة المعتدلة ستكون مهمة للغاية للمضي قدما» مؤكدا

○ العاهل السعودي لدى استقباله كيري. (ا ب)

«اننا في لحظة تكثيف الجهود مع المعارضة».

وتزامن اللقاء مع رئيس ائتلاف المعارضة السورية مع اعلان البيت الابيض طلب مبلغ ٥٠٠ مليون دولار من الكونغرس من اجل «تدريب وتجهيز» المعارضة السورية المعتدلة.

ويندرج مبلغ النصف مليار دولار الذي طلبه الرئيس الامريكي باراك اوباما من الكونغرس ضمن مساعدات قيمتها مليار ونصف مليار مخصصة لمبادرة «الاستقرار الاقليمي» لتقديم العون للمعارضة السورية ولبنان وتركيا والاردن بغرض مواجهة اعباء الحرب الاهلية في سوريا.

يذكر ان المساعدات الامريكية للمعارضة اقتصرت، رسميا، منذ بداية النزاع على تقديم مساعدات غير فتاكة بقيمة ٢٨٧ مليون دولار رغم ان وكالة الاستخبارات الامريكية سي اي ايه تشارك في برنامج سري للتدريب العسكري للمعارضين في الاردن.

من جهته، دعا الجربا إلى تقديم «مساعدة اكبر» من الولايات المتحدة إلى المعارضين السوريين، كما طالب «واشنطن والقوى الاقليمية ببذل جهود قصوى لمعالجة الوضع في العراق»، مشيرا إلى «جيران» هذا البلد و«خصوصا السعودية».

وأضاف «نحن بحاجة إلى دعم اكبر»، ووصف المساعدة الامريكية التي اعلن عنها بأنها «مهمة جدا».

وكان كيري التقى مساء الخميس في باريس نظراءه السعودي والاردني والاماراتي لمناقشة الازمة العراقية والتهديد الذي يشكله الجهاديون.

وشدد وزير خارجية المملكة سعود الفيصل خلال اللقاء في باريس على ضرورة التعاون بين دول المنطقة من اجل تغيير الاوضاع.

وقد اتهمت السعودية علنا رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بدفع بلاده نحو الهاوية باقصائه العرب السنة عن الحكم وطالبت بتشكيل حكومة وحدة وطنية.

ويسعى تنظيم «الدولة الاسلامية في العراق والشام»(داعش) المتواجد بقوة في سوريا ايضا إلى اقامة الخلافة الاسلامية في سوريا والعراق كما ان هجومه قد يهدد الاردن والسعودية.

ويثير هجوم داعش والتنظيمات المتطرفة الاخرى قلقا لدى واشنطن التي تخشى زعزعة الاستقرار في المنطقة برمتها.

الائتلاف السوري يلغي قرار حكومة المعارضة حل المجلس العسكري لهيئة الأركان

بيروت - الوكالات: ألغى الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية أمس الجمعة قرار الحكومة المؤقتة التابعة له، حل المجلس العسكري التابع لهيئة اركان الجيش السوري الحر، واحالة اعضائه على «التحقيق».

واكد مصدر في الائتلاف ان هذا التباين الحاد الذي يأتي غداة اعلان البيت الابيض طلبه ٥٠٠ مليون دولار من الكونغرس للمساعدة في «تدريب وتجهيز» المعارضة السورية، يشكل انعكاسا لـ «صراع مراكز قوى» بين رئيس الائتلاف أحمد الجربا المدعوم من المملكة العربية السعودية، ورئيس الحكومة أحمد طعمة المدعوم من قطر.

وأصدر طعمة في وقت مبكر الجمعة «قرارا يقضي بحل مجلس القيادة العسكرية العليا وإحالة اعضائه الى هيئة الرقابة المالية والادارية في الحكومة المؤقتة للتحقيق»، في بيان نشرته صفحة الحكومة على «فيسبوك».

وشمل القرار «اقالة رئيس الاركان العميد عبدالاله بشير وتكليف العميد عادل اسماعيل بتسيير شؤون هيئة الاركان العامة»، داعيا «القوى الثورية الاساسية الفاعلة على الارض في سوريا إلى تشكيل مجلس الدفاع العسكري واعادة هيكلة شاملة للاركان خلال شهر من تاريخه».

إلا ان الهيئة السياسية للائتلاف اكدت بعد ظهر الجمعة ان «قرار رئيس الحكومة المؤقتة بحل مجلس القيادة العسكرية العليا وإحالة اعضائه الى هيئة الرقابة الادارية والمالية وإقالة رئيس الاركان، هو بمجمله خارج اطار صلاحيات الحكومة المؤقتة ورئيسها».

وأوضحت في بيان تلقت وكالة فرانس برس نسخة منه، انها ستحيل «هذا التجاوز» إلى الهيئة العامة للائتلاف لمناقشته «وإقرار الاجراءات المناسبة».

وأكد مصدر في الائتلاف لفرانس برس ان هذا البيان «يجعل من قرار الحكومة الموقتة لاغيا»، وأن الموضوع سيطرح على الهيئة العامة التي تعقد اجتماعها المقبل في اسطنبول بين الرابع والسادس من يوليو.

وردا على سؤال عن خلفيات الخطوة التي اتخذها طعمة ورد الهيئة السياسية برئاسة الجربا، قال المصدر الذي رفض كشف اسمه ان ثمة «صراع قوى في الائتلاف وله امتداد اقليمي. الحكومة القطرية تدعم حكومة أحمد طعمة، والرئيس الجربا مقرب من السعودية».

وأشار الى ان الجربا الذي تنتهي ولايته الثانية مطلع يوليو ولا يحق له الترشح لولاية ثالثة «يفكر ويخطط لما بعد تركه رئاسة الائتلاف، وثمة على ما يبدو مخطط لانشاء المجلس الأعلى للثورة السورية، وهو بمثابة جهاز عسكري يكون برئاسته، ولا تكون له علاقة بالحكومة الموقتة» الذي يتولى طعمة رئاستها منذ سبتمبر.

وأشار المصدر الى ان الجربا «يفكر ايضا بحجب الثقة عن طعمة وترشيح شخصية جديدة لرئاسة الحكومة» ما يتيح له الاحتفاظ بنفوذه بعد انتهاء ولايته في الرئاسة، اوضح ان «طعمة كان على دراية بهذه الامور، وسعى الى قلب الامور رأسا على عقب».

وأنشئت هيئة الاركان في ديسمبر ٢٠١٢، في محاولة من الائتلاف لجمع المجموعات المقاتلة ضد النظام على الارض وتوحيد قيادتها. وابقيت المجموعات الجهادية خارج الهيئة.

إلا ان الهيئة التي تمكنت في الاشهر الاولى من تحقيق بعض الخطوات على صعيد تنظيم المجالس العسكرية للمناطق، ما لبثت ان تراجعت هيبتها مع انشقاق مجموعات مقاتلة بارزة عنها وتكوينها تشكيلات اخرى، اضافة الى تصاعد نفوذ المجموعات الجهادية في الميدان.

وانتقد الناشطون والمقاتلون مرارا ضعف الدعم العسكري الذي تتلقاه المعارضة المسلحة، في مواجهة القوة النارية الضخمة لقوات النظام المدعوم من ايران وروسيا.

وعللت الدول الغربية احجامها عن تزويد المقاتلين بسلاح نوعي، بالخوف من وقوعه في ايدي المتطرفين.

وتزامنا مع الهجوم الذي يشنه تنظيم «الدولة الاسلامية في العراق والشام» في العراق خلال الاسبوعين الماضيين وسيطرته على مناطق واسعة في شمال البلاد وغربها، اعلن البيت الابيض مساء الخميس ان الرئيس اوباما طلب من الكونغرس الامريكي الموافقة على تخصيص ٥٠٠ مليون دولار من اجل «تدريب وتجهيز» المعارضة المسلحة المعتدلة في سوريا.

وقال البيت الابيض ان «هذه الاموال ستساعد السوريين على الدفاع عن النفس واحلال الاستقرار في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة وتسهيل توفير الخدمات الاساسية ومواجهة التهديد الارهابي وتسهيل الظروف للتسوية عن طريق التفاوض» معربا عن قلقه من اتساع تأثير متطرفي «داعش» في سوريا والعراق.

مسؤولون: أمريكا تحتاج إلى وقت لرسم صورة كاملة عن الدولة الإسلامية في العراق

واشنطن - الوكالات: قال مسؤولون أمريكيون ان المعلومات المخابراتية عن الهجوم الذي يشنه مسلحون متشددون في العراق أصبحت أكثر توافرا لكن استكمال الصورة التفصيلية عن هذا الخطر يحتاج إلى أسابيع وان أي ضربات جوية أمريكية لن تكون وشيكة.

وبعد الاعلان الاسبوع الماضي عن ارسال ٣٠٠ مستشار عسكري أمريكي الى بغداد وما سبق ذلك من تحرك حاملة طائرات وطراد ومدمرة الى الخليج تصاعدت التكهنات عن تحرك عسكري أمريكي وشيك ضد متشددي الدولة الاسلامية في العراق والشام.

وقال مسؤول لرويترز طلب عدم الكشف عن هويته «لم نصل الى هذا بعد».

ويسهم في استكمال الصورة المخابراتية الامريكية معلومات توافرها طلعات يقوم بها ما يتراوح بين ٣٠ و٣٥ طائرة استطلاع وطائرة بلا طيار في طلعات يومية فوق العراق.

وصرح مسؤولون أمريكيون بأن عملية جمع المعلومات ستتعزز بعد فتح مكتب مشترك للعمليات العراقية الامريكية في بغداد يوم الاربعاء الماضي يعمل فيه نحو ٩٠ فردا عسكريا.

وقال المسؤولون ان جمع صورة تفصيلية عن حجم قوات الدولة الاسلامية في العراق والشام المنتشرة على الارض ونواياها ومخزوناتها من الاسلحة سيستغرق وقتا. وكانت هذه المخزونات قد تضخمت بشكل ملحوظ حين اقتحمت قواتها التي ترتدي زيا أسود ترسانات القوات الحكومية العراقية خلال الاسابيع القليلة الماضية.

وقال مسؤول آخر طلب أيضا عدم الكشف عن هويته ان الطبيعة المجتزئة للمعلومات المخابراتية المتوافرة الان عن أنشطة الدولة الاسلامية في العراق والشام لا تستبعد بالضرورة توجيه ضربات جوية أمريكية محدودة اذا تم تحديد أهداف بعينها.

وأحجم الرئيس الامريكي باراك أوباما عن التورط في الصراع الطائفي الدائر في العراق.

وقال أوباما ان التركيز في هذه المرحلة هو الضغط على القيادة الشيعية في بغداد حتى تشكل حكومة جديدة تضم الاطراف السنية والكردية لتشكيل جبهة متحدة في مواجهة الدولة الاسلامية في العراق والشام.

وأوضح أعضاء الكونجرس الذي يحتاج الى اي تدخل طويل او مكلف في العراق الى موافقتهم انهم لن يؤيدوا اي تحرك الا اذا شهدوا مؤشرات ملموسة على ان رئيس الوزراء العراقي الشيعي نوري المالكي يتحرك في اتجاه تشكيل حكومة متعددة الاطياف.

وقال مسؤولون أمريكيون انه بالاضافة الى طائرات الاستطلاع الامريكية قد تكون هناك أيضا طائرات استطلاع سورية وايرانية تحلق فوق اراض العراق.

وأعلن مسؤولون سوريون وعراقيون ان الطائرات السورية قصفت بلدة القائم على الحدود المشتركة بين البلدين. وقال المالكي ان الضربة نفذت داخل الاراضي السورية ولم يكن هناك تعاون مشترك مباشر بين البلدين.

لجوء سودانية مسيحية وعائلتها إلى السفارة الأمريكية بالخرطوم

الخرطوم - (أ ف ب): لجأت سودانية مسيحية وعائلتها إلى سفارة الولايات المتحدة في الخرطوم، بعد تلقيها تهديدات على اثر إلغاء حكم عليها بالاعدام بتهمة الردة، حيث اعرب زوجها عن ارتياحه للاستقبال «اللائق جدا» الذي حظيت به.

وقد لجأت مريم يحيى إبراهيم إسحق (٢٦ عاما) إلى السفارة بعدما تعرضت على التوالي للتوقيف والحكم عليها بالاعدام والافراج عنها هذا الاسبوع، وتوقيفها بتهمة استخدام أوراق مزورة، ثم الافراج عنها اخيرا يوم الخميس.

فبعد هذا الافراج، وهو الحلقة الاخيرة مما اصبح مسلسلا مأساويا اثارت اصداؤه استياء المجموعة الدولية، لجأت مريم اسحق إلى السفارة الأمريكية المحاطة بتدابير امنية مشددة في ضاحية العاصمة السودانية.

وفي تصريح هاتفي لوكالة فرانس برس، قال زوجها دانيال واني «فعلا، هذا امر جيد»، موضحا ان موظفي السفارة كانوا «لطفاء ومهذبين». وأضاف واني الذي يحمل الجنسيتين الأمريكية والجنوب سودانية ان زوجته وطفليه بخير، وأصغرهما ولدت في السجن وكان يمكن سماع صوتيهما لدى اجراء الاتصال. وأكد ان العائلة كانت قد طلبت الحماية من السفارة بسبب تهديدات بالقتل تلقتها زوجته.

وتعذر الاتصال بالسلطات السودانية على الفور للحصول منها على تعليق. وقد ولدت مريم يحيى اسحق ابراهيم في ولاية القضارف، شرق السودان، في الثالث من نوفمبر ١٩٨٧. وترك والدها المسلم المنزل حين كان عمرها خمس سنوات. فربتها أمها الارثوذكسية، بحسب ما اعلنت اسقفية الروم الكاثوليك بالخرطوم موضحة انها اصبحت كاثوليكية قبل زواجها من دانيال في نهاية ٢٠١١.

○ صورة أرشيفية للسودانية المسيحية. (ا ف ب)

وفي واشنطن، اعلنت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية ماري هارف ان السيدة اسحق وعائلتها «في مكان آمن» وأن الحكومة السودانية «اكدت ان العائلة ستبقى في امان». وتسلط حالة هذه المرأة الضوء على مسألة الحرية الدينية في السودان، وأثار الحكم عليها بالاعدام في ١٥ مايو من قبل محكمة جنائية بتهمة الردة استياء البلدان الغربية ومنظمات الدفاع عن حقوق الانسان.

وقررت محكمة استئناف يوم الاثنين الافراج عنها من سجن النساء الذي كانت معتقلة فيه مع ولديها. لكنها اضطرت بعد تلقيها تهديدات بالقتل إلى الاختباء بعد خروجها من السجن. ثم توجهت إلى مطار الخرطوم مع زوجها وولديهما لمغادرة السودان.

يوميات سياسية

التجربة المصرية -٢

السيد زهره

تحدثت في المقال السابق عن السياسات والإجراءات الحازمة الصارمة التي اتخذتها السلطات المصرية في مواجهة الأخطار التي تهددت امن البلاد واستقرارها بعد سقوط حكم الإخوان، قلت ان هذا لم يكن بالأمر السهل.

السلطات المصرية تعاملت بهذا الحزم واتخذت هذه الإجراءات على الرغم من انها تعرضت لحملة ضغوط هائلة كان هدفها الحيلولة دون هذه الإجراءات وحماية الإخوان.

السلطات المصرية تعرضت لضغوط رهيبة على أكثر من جبهة ومن أكثر من جهة.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مَنْ مارس الضغوط على مصر منذ اللحظة التي أطيح فيها بحكم الإخوان.

ضغطت أمريكا بشدة من أجل الإفراج عن مرسي وعدم تقديمه الى المحاكمة.

وضغطت بشدة من اجل الإفراج عن كل قيادات الإخوان وعدم ملاحقة الجماعة.

وضغطت أمريكا من أجل عدم اتخاذ أي إجراء ضد جماعة الإخوان، وأدانت بعد ذلك اعتبار الجماعة جماعة إرهابية.

ونددت أمريكا بكل المحاكمات التي جرت في مصر.

وأثارت أمريكا ضجة حول ما اعتبرتها إجراءات تقيد الحريات وتهدد الديمقراطية كقانون التظاهر وغيره من الإجراءات.

وهددت أمريكا بقطع المعونات عن مصر وباتخاذ إجراءات أخرى.

كان هدف أمريكا محاولة إنقاذ جماعة الإخوان، والتستر على جرائمها، وإجهاض الثورة المصرية والحيلولة دون التقدم الى الأمام.

لكن الذي حدث ان مصر لم تلتفت الى هذه الضغوط الأمريكية إطلاقا ورفضتها كلها جملة وتفصيلا.

وتعرضت مصر لضغوط إجرامية من قوى أجنبية معروفة قامت بتمويل وتسليح جماعة الإخوان وعملياتها الإرهابية التي قامت بها بعد الثورة. تصورت هذه القوى ان هذا الإرهاب من الممكن ان يرعب السلطات المصرية ويجبرها على الرضوخ لإرادة الإخوان والقوى التي تدعمهم. لكن مصر على العكس مما أرادوا لم ترضخ لهذا الإرهاب وقررت استئصاله بكل السبل.

وتعرضت مصر لهجمة شرسة من المنظمات الأجنبية المشبوهة إياها، ومن أجهزة الإعلام في أمريكا والغرب. هذه المنظمات والأجهزة شنت حملة تشويه كبرى وتحدثت عما اسمته: «الانقلاب العسكري»، وعن «الديكتاتورية الجديدة» وعن الديمقراطية التي ضاعت.. وهكذا.

وهذه المنظمات والأجهزة الإعلامية حرضت أمريكا والعالم كله على مصر ودعت الى اتخاذ إجراءات ضدها.

لكن السلطات المصرية لم تهزها أبدا هذه الحملة، ولم تلتفت إليها إطلاقا، ولم تأخذها بعين الاعتبار أبدا حين قررت ما قررته من سياسات وإجراءات.

وتعرضت السلطات المصرية لضغوط هائلة من الداخل أيضا.

بالطبع، صعّدت جماعة الإخوان الإرهابية عمليات العنف والإرهاب التي تمارسها مدعومة من الخارج. وتصورت ان هذا الإرهاب سوف يكسر شوكة الدولة ويجبرها على التراجع.

وأيضا صعد عملاء أمريكا وأعضاء «اللوبي الأمريكي» في مصر من جماعات سياسية وشخصيات تزعم انها ليبرالية من حملة انتقاداتهم للدولة تحت زعم الخوف على الديمقراطية، والدعوة الى المصالحة والحوار.

لكن السلطات المصرية لم ترضخ أيضا لهذه الضغوط الداخلية.

إذن، كانت الضغوط التي تعرضت لها مصر ضغوطا رهيبة كما نرى. لكنها لم تلتفت الى هذه الضغوط، وأصرت على اتخاذ الإجراءات واتباع السياسات التي ترى انها وحدها تحمي أمن مصر وتمنها من مواجهة الأخطار.

وبهذا الإصرار والحزم، تمكنت السلطات المصرية من تجنيب البلاد مصيرا مظلما كان يراد لها.. كان يراد لمصر ان تغرق في الفوضى والصراع الدائم.

وبهذه الإجراءات الحازمة، قضت السلطات المصرية عمليا على الخطر الداهم الذي تمثله جماعة الإخوان. فقد وضعت هذه الجماعة في المكان الذي يجب ان تكون فيه كجماعة إرهابية لا مكان لها في الحياة السياسة المصرية.

ومصر بهذا الحزم ورفض الضغوط أجبرت أمريكا والعالم كله على الرضوخ لإرادة الشعب المصري وعلى قبول الواقع الجديد الذي أرساه الشعب.

وبهذه الإجراءات، قطعت مصر شوطا كبيرا جدا على طريق الأمن والاستقرار. والأهم من كل هذا ان مصر بدأت عهدها الجديد المفعم بالأمل مع الرئيس السيسي الذي أتى به الشعب رئيسا بما يشبه الإجماع.

إذن، الدرس الأكبر للتجربة المصرية واضح. حين تقرر القيادة أي سياسات تتبع وأي إجراءات تتخذ في مواجهة الأخطار، فإن المعيار الأول والأخير يجب أن يكون ما تحتمه المصلحة الوطنية أيا كانت المواقف والضغوط الخارجية أو الداخلية. غير هذا، فإن التردد والخوف والرضوخ لهذه الضغوط من الممكن ان يقود البلاد الى مفاقمة الأخطار وتهديد الأمن الوطني.

أوكرانيا تكرس تقاربها مع الغرب بتوقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

○ بوروشينكو أثناء توقيعه الاتفاق. (رويترز)

بروكسل - (أ ف ب): وقعت اوكرانيا أمس الجمعة في بروكسل اتفاق شراكة تاريخيا مع الاتحاد الاوروبي ما اثار ردود فعل من روسيا التي منحها الاتحاد الاوروبي مهلة ثلاثة ايام لتغيير سياستها حيال اوكرانيا مهددا بتشديد العقوبات ضدها.

ومن بروكسل صرح الرئيس الاوكراني بترو بوروشنكو بـ«انه يوم عظيم بالنسبة للبلاد، بل ربما الاهم منذ الاستقلال». وقال انه «لا مفر من التطور في التاريخ»، مشددا على ان الاتفاق يشمل «اوكرانيا كلها بما فيها القرم».

واقترح بوروشنكو تمديد اتفاق وقف اطلاق النار الذي ينتهي عند الساعة ١٩:٠٠ بتوقيت جرينتش من يوم الجمعة، وفق ما نقل مصدر دبلوماسي اوروبي، الذي اوضح ان «بوروشنكو اقترح تمديد وقف اطلاق النار ٧٢ ساعة، على ان تسمح هذه المهلة بتوفير بعض الشروط» مثل «الافراج عن الرهائن» بمن فيهم مراقبو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وضبط الحدود الروسية الاوكرانية.

ومن جهتهم، أمهل قادة الاتحاد الاوروبي المجتمعون في بروكسل روسيا ثلاثة أيام للقيام بأعمال ملموسة من أجل خفض التوتر في شرق اوكرانيا تحت طائلة فرض عقوبات جديدة. وحدد الاتحاد الاوروبي أربعة شروط يتعين تلبيتها حتى منتصف يوم الاثنين المقبل، ومنها «بدء مفاوضات جوهرية حول تطبيق خطة السلام التي طرحها الرئيس (الاوكراني بترو) بوروشنكو».

ويهدف اتفاق الشراكة أساسا إلى إلغاء الحواجز الجمركية بين دول الاتحاد الاوروبي واوكرانيا، الدولة الغنية بالصناعات المعدنية والمعروفة بصادراتها الزراعية. وكان امتناع اوكرانيا عن توقيع الاتفاق في نوفمبر الماضي وراء الحركة الاحتجاجية التي ادت إلى الإطاحة بالرئيس الموالي لروسيا فيكتور تيموشنكو. وصرح هرمان فان رومبوي رئيس مجلس أوروبا «انه يوم عظيم لاوروبا... الاتحاد الاوروبي يقف إلى جانبكم اليوم اكثر من أي وقت مضى».

أما ردود الفعل الروسية فلم تخل من التهديد بعد اسبوعين على وقف امدادات الغاز الروسي إلى اوكرانيا لعدم تسديد الديون المترتبة عليها. وفي تصريح إلى التلفزيون الروسي، اعتبر الرئيس فلاديمير بوتين ان «الانقلاب غير الدستوري في كييف ومحاولات فرض خيار مصطنع على الشعب الاوكراني بين اوروبا وروسيا دفع بالمجتمع نحو الانقسام ومواجهة داخلية مؤلمة».